



# العيد الوطني الـ 41 لدولة الإمارات العربية المتحدة



رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان



إمارات الحضارة والبناء والتطور

## الإمارات العربية المتحدة.. ملحمة أشبه بالمعجزة

تحويل مدخراتهم إلى أسرهم في بلدانهم والتي تجاوزت مبلغ 41.2 مليار درهم في العام 2011 مقارنة مع 38.8 مليار درهم في العام 2010.

جزر الإمارات الثلاث

وتواصل الإمارات انطلاقاً من نهجها في اعتماد الوسائل السلمية لتسوية الخلافات والمنازعات، وحرصها على إزالة التوتر في المنطقة، وتعزيز تدابير الثقة والاحتكام للشريعة الدولية، مساعياً لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث: طنجة الكبرى وطنج الصغرى واليوموسى التي احتلتها إيران عشية قيام دولة الإمارات في الثاني من ديسمبر 1971 عن طريق المفاوضات المباشرة الجادة، أو الاحتكام إلى محكمة العدل الدولية. وعبر الشيخ عبدالله بن زايد آل نهيان وزير الخارجية في خطابه أمام الدورة السابعة والستين للمجموعة العمومية للأمم المتحدة في 28 سبتمبر 2012 مجدداً عن أسف دولة الإمارات لاستمرار الاحتلال الإيراني لجزرها الثلاث طنجة الكبرى وطنج الصغرى وأيوموسى، منوهاً إلى أن الأمن والاستقرار في منطقة الخليج يمثلان أولوية عالية في سياسة دولة الإمارات المترتبة التي تستمد مبادئها من ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي ولاسيما تلك الداعية إلى التعايش السلمي وبناء الثقة وحسن الجوار والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واتباع الوسائل السلمية لتسوية النزاعات والخلافات.

الأزدهار الاقتصادي والرخاء الاجتماعي

من جهة أخرى، حققت الإمارات الإندهسار الاقتصادي والرخاء الاجتماعي للوطن والمواطنين، وعززت مكانتها كلاعب رئيسي في الخريطة الاقتصادية العالمية بحضور قوي متميز رغم الأزمات والتقلبات والضغط المالي التي يشهدها العالم، وحلت دولة الإمارات في المرتبة الخامسة عالمياً في معيار الاستقرار المالي في مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي للتنمية العالمية للعام 2011، والذي صنّفها أيضاً في المرتبة الخامسة والعشرين من بين أفضل الأنظمة المالية في العالم، وسجلت المرتبة الأولى عربياً والتاسعة عشرة عالمياً في تقرير تمكين التجارة العالمية للعام 2012 الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي وشمل 132 دولة، وصنّف فيه دولة الإمارات أيضاً من بين الدول العشر الأوائل في مجال كفاءة إجراءات الاستيراد والتصدير والإمن المادي. وتقدمت الإمارات إلى المرتبة الأولى عربياً، والـ 26 عالمياً من بين 183 دولة في تقرير ممارسة الأعمال للعام 2013 الذي أصدره البنك الدولي في نهاية شهر أكتوبر 2012، وتبوأت المركز الرابع والعشرين عالمياً في مجال التنافسية وفقاً لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي للعام (2012/2013) الذي شمل 144 دولة، فيما حافظت على مكانتها باعتبارها الدولة الوحيدة ضمن قائمة الاقتصاديات التي تعتمد على الإبداع والابتكار للعام السابع على التوالي، وحلت دولة الإمارات في المرتبة الأولى إقليمياً والرابعة عالمياً في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال وفق تقرير المعهد الدولي للتنمية الإدارية للعام 2012، وفي

المجالين. وكانت دولة الإمارات قد تبوّأت المرتبة الأولى عربياً والمرتبة الـ 32 عالمياً بين 169 دولة في العالم في تقرير التنمية البشرية للعام 2010، وصنّف التقرير الدولة ضمن إحدى دولتين فقط في المنطقة في الفئة الأكثر تقدماً، وهي فئة (التنمية البشرية المرتفعة جداً).

السياسة الخارجية

اتسمت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، التي وضع نهجها مؤسس الدولة الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بالحكمة والاعتدال، وارتكزت على قواعد استراتيجية ثابتة تتمثل في الحرص على التزامها بميثاق الأمم المتحدة واحترامها للمواثيق والقوانين الدولية وإقامة علاقات مع جميع دول العالم على أساس الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأخرين، والجروح إلى حل النزاعات الدولية بالحوار والطرق السلمية، والوقوف إلى جانب قضايا الحق والعدل والإسهام الفعال في دعم الاستقرار والسلم الدوليين. وحققت دبلوماسية دولة الإمارات انفتاحاً واسعاً على العالم الخارجي أثمر عن إقامة شركات استراتيجية سياسية واقتصادية وتجارية وثقافية وعلمية وتربوية وصحية مع العديد من الدول في مختلف قارات العالم، بما عزز مكانة دولة الإمارات التي تتبوأها في المجتمع الدولي.

وتميزت السياسة الخارجية، خلال السنوات الأخيرة، برؤية ثابتة وثقافة نشط على الساحتين الإقليمية والدولية، عملت من خلاله على بناء شبكة واسعة من المصالح المتبادلة مع دول العالم المختلفة لخدمة قضايا التنمية وتبادل الخبرات والتجارب ونقل التكنولوجيا وغيرها من الأبحاث التي تصب في خدمة التنمية والاقتصاد الوطني. وقامت دبلوماسية دولة الإمارات بجهود مكثفة وتحرك نشط من أجل العمل على إحداث العديد من حالات التوفيق والأزمات والخلافات الناشئة، سواء على صعيد المنطقة أو خارجها. وسعت بشكل دءوب مستمر لتعزيز مختلف برامج مساعداتها الإنسانية والاغاثية والإنمائية والاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للعديد من الدول النامية خاصة تلك التي تشهد حالات نزاع أو كوارث طبيعية، فضلاً عن مساهماتها الأخرى الفاعلة في العديد من عمليات حفظ السلام وحماية السكان المدنيين وإعادة الإعمار في المناطق بعد انتهاء الصراعات، وهو ما يجسد شراكتها المتميزة مع أطراف عدة، وتفاهتها من أجل تحقيق الأهداف النبيلة من صيانة واستقرار السلم والأمن الدوليين.

الإمارات واحة أمن للمقيمين فيها

وتستضيف دولة الإمارات على أراضيها الملايين من العاملين من نحو 200 جنسية من مختلف قارات العالم، يتمتعون مع عائلاتهم بمستوى جيد من الإقامة والعيشة وبالأمن والاستقرار، ويتمتعون بحقوقهم كاملة التي تنظمها قوانين صارمة لعلاقات العمل، إضافة إلى حريتهم في ممارسة معتقداتهم وشعائرهم الدينية بحرية وأمان. كما تكفل القوانين حقوقهم في



برج خليفة.. الأعلى في العالم

السوق العالمية، وأعلنت نتائجها في 14 أغسطس 2012، أن 91٪ من المواطنين راضون عن نوعية الحياة في الإمارات، وأنهم يتمتعون بنوعية حياة تفوق نظيراتها في الدول الأوربية. وقال ستيف هاملتون

لرئيس التنفيذي للشركة إن مؤشرات الرضا بين مواطني دولة الإمارات تتفوق على جميع المؤشرات في الدول الأوربية وعلى تقييمات الدول الأوربية الرئيسية مثل ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، وتتساوى مع مؤشرات الرضا في

الدول الاسكندنافية التي تعتبر أعلى مستوى من الرضا بين مواطني دولة الإمارات تتفوق على جميع المؤشرات في الدول الأوربية وعلى تقييمات الدول الأوربية الرئيسية مثل ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، وتتساوى مع مؤشرات الرضا في

الدول الاسكندنافية التي تعتبر أعلى مستوى من الرضا بين مواطني دولة الإمارات تتفوق على جميع المؤشرات في الدول الأوربية وعلى تقييمات الدول الأوربية الرئيسية مثل ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، وتتساوى مع مؤشرات الرضا في الدول الاسكندنافية التي تعتبر أعلى مستوى من الرضا بين مواطني دولة الإمارات تتفوق على جميع المؤشرات في الدول الأوربية وعلى تقييمات الدول الأوربية الرئيسية مثل ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، وتتساوى مع مؤشرات الرضا في

الدول الاسكندنافية التي تعتبر أعلى مستوى من الرضا بين مواطني دولة الإمارات تتفوق على جميع المؤشرات في الدول الأوربية وعلى تقييمات الدول الأوربية الرئيسية مثل ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، وتتساوى مع مؤشرات الرضا في الدول الاسكندنافية التي تعتبر أعلى مستوى من الرضا بين مواطني دولة الإمارات تتفوق على جميع المؤشرات في الدول الأوربية وعلى تقييمات الدول الأوربية الرئيسية مثل ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، وتتساوى مع مؤشرات الرضا في

تحتفل دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم بالعيد الوطني الحادي والأربعين وقد ارتقت إلى مصاف الدول العصرية المتقدمة في العالم، بعد أربعة عقود حافلة بالعمل الدؤوب والإنجازات التنموية غير المسبوقة بقياس الزمن بكل المعايير الدولية.

وبدأت مرحلة البناء الشامخة بملحمة تلك المعجزة، قادها بحكمة وصبر واقتدار وسخاء في العطاء وتقان وإخلاص في العمل، مؤسس الدولة وباني نهضتها وعزتها الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي نذر نفسه وسخر كل الإمكانيات المتاحة لتحقيق نهضة البلاد وتقدمها، وتوفير الحياة الكريمة والعزة للمواطنين فيها.

وانطلقت تلك المرحلة من الصفر تقريباً، وشملت تنفيذ خطط عاجلة وبرامج تنموية طموحة طالت كل مناحي الحياة ومجالاتها، وتمثلت في عشرات المئات من مشاريع البنية التحتية والخدمات الأساسية والإسكانية وغيرها من المشاريع التي وضعت لبنات قوية في مسيرة التقدم والازدهار التي عمدت أرجاء الوطن.

وقد تواصلت المسيرة الاتحادية الشامخة، بقيادة الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة الفذة، مرحلة «التمكين» السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعلمي والثقافي للدولة، لإعلاء صرح الإنجازات والمكتسبات التي تحققت وتطوير آليات الأداء المؤسسي والعمل المنهجي وفق أسس علمية واستراتيجيات محددة، وصولاً إلى التميز والريادة والإبداع في تحقيق المزيد من الإنجازات النوعية في شتى المجالات، وإعلاء رايات الوطن وشأن المواطن.

واعتمدت دولة الإمارات العربية المتحدة، في إطار حرصها على مواكبة تحديات ومطلوبات الألفية الجديدة، نهجاً جديداً في الأداء التنفيذي، يركز على استراتيجيات عمل محددة وواضحة الأهداف والمقاصد، ففي حين أطلق الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة استراتيجيات جديدة لتعزيز برامج وخطط التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي المستقل، وفي حدود سموه أهداها في حشد الموارد والطاقات، وغايتها الإنسان، ونهجه التعاون والتنسيق بين كل ما هو اتحادي ومحلي، بالإضافة إلى تحديث آليات صنع القرار ورفع كفاءة الأجهزة الحكومية وفعاليتها وقدرتها وتقوية أطرها التشريعية والقانونية والتنظيمية وتنمية القدرات البشرية، أطلق

الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، متزامناً مع هذه الرؤية في 28 فبراير 2010، استراتيجيتها الحكومية الاتحادية وتتكون من أهدافها الرئيسية سبعة، ومبادئ عامة وسبع أولويات تركز على المجالات الأساسية لعمل الحكومة وأدائها، وتضع على رأس أولوياتها توفير أرقى مستويات الرخاء والرفاهية والعيش الكريم للمواطنين، وذلك من خلال الارتقاء بنظم التعليم والرعاية الصحية والتركيز على التنمية المجتمعية

وتواصل الإمارات جهودها، بعد أن رصدت مليارات الدراهم، لتفنيذ المزيد من مشاريع البنية الأساسية المتطورة، وخاصة في قطاعات الطاقة والمواصلات والمطارات والموانئ الدولية وشركات الطيران الوطنية ومشاريع السكن الحديديّة و«الترو» والطرق الخارجية والداخلية والجسور والأنفاق وغيرها من المشاريع الأساسية المتكاملة، وقالت دراسة لشركة (فينتشر الشرق الأوسط) المتخصصة في الأبحاث إن حجم مشروعات الطرق والجسور القائمة والمخطط لها في الإمارات تصل إلى 58 مليار دولار (213 مليار درهم) أي ما نسبته 40٪ من حجم المشروعات الإقليمية، وذلك بعد خطة أبوظبي الكبرى للنقل الأرضي، التي تقدر بنحو 25 مليار دولار. وأكد الاتحاد الدولي للطرق بالشرق الأوسط أن حجم استثمارات إمارة أبوظبي، وحدها، في قطاع النقل والبنية التحتية في المشاريع القائمة حالياً، يصل إلى نحو 18.4 مليار درهم، ولا تتضمن مشروع قطار الاتحاد.

وتواصل الإمارات جهودها، بعد أن رصدت مليارات الدراهم، لتفنيذ المزيد من مشاريع البنية الأساسية المتطورة، وخاصة في قطاعات الطاقة والمواصلات والمطارات والموانئ الدولية وشركات الطيران الوطنية ومشاريع السكن الحديديّة و«الترو» والطرق الخارجية والداخلية والجسور والأنفاق وغيرها من المشاريع الأساسية المتكاملة، وقالت دراسة لشركة (فينتشر الشرق الأوسط) المتخصصة في الأبحاث إن حجم مشروعات الطرق والجسور القائمة والمخطط لها في الإمارات تصل إلى 58 مليار دولار (213 مليار درهم) أي ما نسبته 40٪ من حجم المشروعات الإقليمية، وذلك بعد خطة أبوظبي الكبرى للنقل الأرضي، التي تقدر بنحو 25 مليار دولار. وأكد الاتحاد الدولي للطرق بالشرق الأوسط أن حجم استثمارات إمارة أبوظبي، وحدها، في قطاع النقل والبنية التحتية في المشاريع القائمة حالياً، يصل إلى نحو 18.4 مليار درهم، ولا تتضمن مشروع قطار الاتحاد.

وتواصل الإمارات جهودها، بعد أن رصدت مليارات الدراهم، لتفنيذ المزيد من مشاريع البنية الأساسية المتطورة، وخاصة في قطاعات الطاقة والمواصلات والمطارات والموانئ الدولية وشركات الطيران الوطنية ومشاريع السكن الحديديّة و«الترو» والطرق الخارجية والداخلية والجسور والأنفاق وغيرها من المشاريع الأساسية المتكاملة، وقالت دراسة لشركة (فينتشر الشرق الأوسط) المتخصصة في الأبحاث إن حجم مشروعات الطرق والجسور القائمة والمخطط لها في الإمارات تصل إلى 58 مليار دولار (213 مليار درهم) أي ما نسبته 40٪ من حجم المشروعات الإقليمية، وذلك بعد خطة أبوظبي الكبرى للنقل الأرضي، التي تقدر بنحو 25 مليار دولار. وأكد الاتحاد الدولي للطرق بالشرق الأوسط أن حجم استثمارات إمارة أبوظبي، وحدها، في قطاع النقل والبنية التحتية في المشاريع القائمة حالياً، يصل إلى نحو 18.4 مليار درهم، ولا تتضمن مشروع قطار الاتحاد.

وتواصل الإمارات جهودها، بعد أن رصدت مليارات الدراهم، لتفنيذ المزيد من مشاريع البنية الأساسية المتطورة، وخاصة في قطاعات الطاقة والمواصلات والمطارات والموانئ الدولية وشركات الطيران الوطنية ومشاريع السكن الحديديّة و«الترو» والطرق الخارجية والداخلية والجسور والأنفاق وغيرها من المشاريع الأساسية المتكاملة، وقالت دراسة لشركة (فينتشر الشرق الأوسط) المتخصصة في الأبحاث إن حجم مشروعات الطرق والجسور القائمة والمخطط لها في الإمارات تصل إلى 58 مليار دولار (213 مليار درهم) أي ما نسبته 40٪ من حجم المشروعات الإقليمية، وذلك بعد خطة أبوظبي الكبرى للنقل الأرضي، التي تقدر بنحو 25 مليار دولار. وأكد الاتحاد الدولي للطرق بالشرق الأوسط أن حجم استثمارات إمارة أبوظبي، وحدها، في قطاع النقل والبنية التحتية في المشاريع القائمة حالياً، يصل إلى نحو 18.4 مليار درهم، ولا تتضمن مشروع قطار الاتحاد.

وتواصل الإمارات جهودها، بعد أن رصدت مليارات الدراهم، لتفنيذ المزيد من مشاريع البنية الأساسية المتطورة، وخاصة في قطاعات الطاقة والمواصلات والمطارات والموانئ الدولية وشركات الطيران الوطنية ومشاريع السكن الحديديّة و«الترو» والطرق الخارجية والداخلية والجسور والأنفاق وغيرها من المشاريع الأساسية المتكاملة، وقالت دراسة لشركة (فينتشر الشرق الأوسط) المتخصصة في الأبحاث إن حجم مشروعات الطرق والجسور القائمة والمخطط لها في الإمارات تصل إلى 58 مليار دولار (213 مليار درهم) أي ما نسبته 40٪ من حجم المشروعات الإقليمية، وذلك بعد خطة أبوظبي الكبرى للنقل الأرضي، التي تقدر بنحو 25 مليار دولار. وأكد الاتحاد الدولي للطرق بالشرق الأوسط أن حجم استثمارات إمارة أبوظبي، وحدها، في قطاع النقل والبنية التحتية في المشاريع القائمة حالياً، يصل إلى نحو 18.4 مليار درهم، ولا تتضمن مشروع قطار الاتحاد.

وتواصل الإمارات جهودها، بعد أن رصدت مليارات الدراهم، لتفنيذ المزيد من مشاريع البنية الأساسية المتطورة، وخاصة في قطاعات الطاقة والمواصلات والمطارات والموانئ الدولية وشركات الطيران الوطنية ومشاريع السكن الحديديّة و«الترو» والطرق الخارجية والداخلية والجسور والأنفاق وغيرها من المشاريع الأساسية المتكاملة، وقالت دراسة لشركة (فينتشر الشرق الأوسط) المتخصصة في الأبحاث إن حجم مشروعات الطرق والجسور القائمة والمخطط لها في الإمارات تصل إلى 58 مليار دولار (213 مليار درهم) أي ما نسبته 40٪ من حجم المشروعات الإقليمية، وذلك بعد خطة أبوظبي الكبرى للنقل الأرضي، التي تقدر بنحو 25 مليار دولار. وأكد الاتحاد الدولي للطرق بالشرق الأوسط أن حجم استثمارات إمارة أبوظبي، وحدها، في قطاع النقل والبنية التحتية في المشاريع القائمة حالياً، يصل إلى نحو 18.4 مليار درهم، ولا تتضمن مشروع قطار الاتحاد.

وتواصل الإمارات جهودها، بعد أن رصدت مليارات الدراهم، لتفنيذ المزيد من مشاريع البنية الأساسية المتطورة، وخاصة في قطاعات الطاقة والمواصلات والمطارات والموانئ الدولية وشركات الطيران الوطنية ومشاريع السكن الحديديّة و«الترو» والطرق الخارجية والداخلية والجسور والأنفاق وغيرها من المشاريع الأساسية المتكاملة، وقالت دراسة لشركة (فينتشر الشرق الأوسط) المتخصصة في الأبحاث إن حجم مشروعات الطرق والجسور القائمة والمخطط لها في الإمارات تصل إلى 58 مليار دولار (213 مليار درهم) أي ما نسبته 40٪ من حجم المشروعات الإقليمية، وذلك بعد خطة أبوظبي الكبرى للنقل الأرضي، التي تقدر بنحو 25 مليار دولار. وأكد الاتحاد الدولي للطرق بالشرق الأوسط أن حجم استثمارات إمارة أبوظبي، وحدها، في قطاع النقل والبنية التحتية في المشاريع القائمة حالياً، يصل إلى نحو 18.4 مليار درهم، ولا تتضمن مشروع قطار الاتحاد.

وتواصل الإمارات جهودها، بعد أن رصدت مليارات الدراهم، لتفنيذ المزيد من مشاريع البنية الأساسية المتطورة، وخاصة في قطاعات الطاقة والمواصلات والمطارات والموانئ الدولية وشركات الطيران الوطنية ومشاريع السكن الحديديّة و«الترو» والطرق الخارجية والداخلية والجسور والأنفاق وغيرها من المشاريع الأساسية المتكاملة، وقالت دراسة لشركة (فينتشر الشرق الأوسط) المتخصصة في الأبحاث إن حجم مشروعات الطرق والجسور القائمة والمخطط لها في الإمارات تصل إلى 58 مليار دولار (213 مليار درهم) أي ما نسبته 40٪ من حجم المشروعات الإقليمية، وذلك بعد خطة أبوظبي الكبرى للنقل الأرضي، التي تقدر بنحو 25 مليار دولار. وأكد الاتحاد الدولي للطرق بالشرق الأوسط أن حجم استثمارات إمارة أبوظبي، وحدها، في قطاع النقل والبنية التحتية في المشاريع القائمة حالياً، يصل إلى نحو 18.4 مليار درهم، ولا تتضمن مشروع قطار الاتحاد.

وتواصل الإمارات جهودها، بعد أن رصدت مليارات الدراهم، لتفنيذ المزيد من مشاريع البنية الأساسية المتطورة، وخاصة في قطاعات الطاقة والمواصلات والمطارات والموانئ الدولية وشركات الطيران الوطنية ومشاريع السكن الحديديّة و«الترو» والطرق الخارجية والداخلية والجسور والأنفاق وغيرها من المشاريع الأساسية المتكاملة، وقالت دراسة لشركة (فينتشر الشرق الأوسط) المتخصصة في الأبحاث إن حجم مشروعات الطرق والجسور القائمة والمخطط لها في الإمارات تصل إلى 58 مليار دولار (213 مليار درهم) أي ما نسبته 40٪ من حجم المشروعات الإقليمية، وذلك بعد خطة أبوظبي الكبرى للنقل الأرضي، التي تقدر بنحو 25 مليار دولار. وأكد الاتحاد الدولي للطرق بالشرق الأوسط أن حجم استثمارات إمارة أبوظبي، وحدها، في قطاع النقل والبنية التحتية في المشاريع القائمة حالياً، يصل إلى نحو 18.4 مليار درهم، ولا تتضمن مشروع قطار الاتحاد.

وتواصل الإمارات جهودها، بعد أن رصدت مليارات الدراهم، لتفنيذ المزيد من مشاريع البنية الأساسية المتطورة، وخاصة في قطاعات الطاقة والمواصلات والمطارات والموانئ الدولية وشركات الطيران الوطنية ومشاريع السكن الحديديّة و«الترو» والطرق الخارجية والداخلية والجسور والأنفاق وغيرها من المشاريع الأساسية المتكاملة، وقالت دراسة لشركة (فينتشر الشرق الأوسط) المتخصصة في الأبحاث إن حجم مشروعات الطرق والجسور القائمة والمخطط لها في الإمارات تصل إلى 58 مليار دولار (213 مليار درهم) أي ما نسبته 40٪ من حجم المشروعات الإقليمية، وذلك بعد خطة أبوظبي الكبرى للنقل الأرضي، التي تقدر بنحو 25 مليار دولار. وأكد الاتحاد الدولي للطرق بالشرق الأوسط أن حجم استثمارات إمارة أبوظبي، وحدها، في قطاع النقل والبنية التحتية في المشاريع القائمة حالياً، يصل إلى نحو 18.4 مليار درهم، ولا تتضمن مشروع قطار الاتحاد.

وتواصل الإمارات جهودها، بعد أن رصدت مليارات الدراهم، لتفنيذ المزيد من مشاريع البنية الأساسية المتطورة، وخاصة في قطاعات الطاقة والمواصلات والمطارات والموانئ الدولية وشركات الطيران الوطنية ومشاريع السكن الحديديّة و«الترو» والطرق الخارجية والداخلية والجسور والأنفاق وغيرها من المشاريع الأساسية المتكاملة، وقالت دراسة لشركة (فينتشر الشرق الأوسط) المتخصصة في الأبحاث إن حجم مشروعات الطرق والجسور القائمة والمخطط لها في الإمارات تصل إلى 58 مليار دولار (213 مليار درهم) أي ما نسبته 40٪ من حجم المشروعات الإقليمية، وذلك بعد خطة أبوظبي الكبرى للنقل الأرضي، التي تقدر بنحو 25 مليار دولار. وأكد الاتحاد الدولي للطرق بالشرق الأوسط أن حجم استثمارات إمارة أبوظبي، وحدها، في قطاع النقل والبنية التحتية في المشاريع القائمة حالياً، يصل إلى نحو 18.4 مليار درهم، ولا تتضمن مشروع قطار الاتحاد.

وتواصل الإمارات جهودها، بعد أن رصدت مليارات الدراهم، لتفنيذ المزيد من مشاريع البنية الأساسية المتطورة، وخاصة في قطاعات الطاقة والمواصلات والمطارات والموانئ الدولية وشركات الطيران الوطنية ومشاريع السكن الحديديّة و«الترو» والطرق الخارجية والداخلية والجسور والأنفاق وغيرها من المشاريع الأساسية المتكاملة، وقالت دراسة لشركة (فينتشر الشرق الأوسط) المتخصصة في الأبحاث إن حجم مشروعات الطرق والجسور القائمة والمخطط لها في الإمارات تصل إلى 58 مليار دولار (213 مليار درهم) أي ما نسبته 40٪ من حجم المشروعات الإقليمية، وذلك بعد خطة أبوظبي الكبرى للنقل الأرضي، التي تقدر بنحو 25 مليار دولار. وأكد الاتحاد الدولي للطرق بالشرق الأوسط أن حجم استثمارات إمارة أبوظبي، وحدها، في قطاع النقل والبنية التحتية في المشاريع القائمة حالياً، يصل إلى نحو 18.4 مليار درهم، ولا تتضمن مشروع قطار الاتحاد.

وتواصل الإمارات جهودها، بعد أن رصدت مليارات الدراهم، لتفنيذ المزيد من مشاريع البنية الأساسية المتطورة، وخاصة في قطاعات الطاقة والمواصلات والمطارات والموانئ الدولية وشركات الطيران الوطنية ومشاريع السكن الحديديّة و«الترو» والطرق الخارجية والداخلية والجسور والأنفاق وغيرها من المشاريع الأساسية المتكاملة، وقالت دراسة لشركة (فينتشر الشرق الأوسط) المتخصصة في الأبحاث إن حجم مشروعات الطرق والجسور القائمة والمخطط لها في الإمارات تصل إلى 58 مليار دولار (213 مليار درهم) أي ما نسبته 40٪ من حجم المشروعات الإقليمية، وذلك بعد خطة أبوظبي الكبرى للنقل الأرضي، التي تقدر بنحو 25 مليار دولار. وأكد الاتحاد الدولي للطرق بالشرق الأوسط أن حجم استثمارات إمارة أبوظبي، وحدها، في قطاع النقل والبنية التحتية في المشاريع القائمة حالياً، يصل إلى نحو 18.4 مليار درهم، ولا تتضمن مشروع قطار الاتحاد.

وتواصل الإمارات جهودها، بعد أن رصدت مليارات الدراهم، لتفنيذ المزيد من مشاريع البنية الأساسية المتطورة، وخاصة في قطاعات الطاقة والمواصلات والمطارات والموانئ الدولية وشركات الطيران الوطنية ومشاريع السكن الحديديّة و«الترو» والطرق الخارجية والداخلية والجسور والأنفاق وغيرها من المشاريع الأساسية المتكاملة، وقالت دراسة لشركة (فينتشر الشرق الأوسط) المتخصصة في الأبحاث إن حجم مشروعات الطرق والجسور القائمة والمخطط لها في الإمارات تصل إلى 58 مليار دولار (213 مليار درهم) أي ما نسبته 40٪ من حجم المشروعات الإقليمية، وذلك بعد خطة أبوظبي الكبرى للنقل الأرضي، التي تقدر بنحو 25 مليار دولار. وأكد الاتحاد الدولي للطرق بالشرق الأوسط أن حجم استثمارات إمارة أبوظبي، وحدها، في قطاع النقل والبنية التحتية في المشاريع القائمة حالياً، يصل إلى نحو 18.4 مليار درهم، ولا تتضمن مشروع قطار الاتحاد.

وتواصل الإمارات جهودها، بعد أن رصدت مليارات الدراهم، لتفنيذ المزيد من مشاريع البنية الأساسية المتطورة، وخاصة في قطاعات الطاقة والمواصلات والمطارات والموانئ الدولية وشركات الطيران الوطنية ومشاريع السكن الحديديّة و«الترو» والطرق الخارجية والداخلية والجسور والأنفاق وغيرها من المشاريع الأساسية المتكاملة، وقالت دراسة لشركة (فينتشر الشرق الأوسط) المتخصصة في الأبحاث إن حجم مشروعات الطرق والجسور القائمة والمخطط لها في الإمارات تصل إلى 58 مليار دولار (213 مليار درهم) أي ما نسبته 40٪ من حجم المشروعات الإقليمية، وذلك بعد خطة أبوظبي الكبرى للنقل الأرضي، التي تقدر بنحو 25 مليار دولار. وأكد الاتحاد الدولي للطرق بالشرق الأوسط أن حجم استثمارات إمارة أبوظبي، وحدها، في قطاع النقل والبنية التحتية في المشاريع القائمة حالياً، يصل إلى نحو 18.4 مليار درهم، ولا تتضمن مشروع قطار الاتحاد.



### الإمارات.. الأولى إقليمياً في جودة البنية التحتية

تبوّأت دولة الإمارات المرتبة الأولى إقليمياً والحادية عشرة عالمياً في مجال جودة البنية التحتية لوسائل النقل، وفقاً للتقرير العالمي لتمكين التجارة للعام 2012 الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي في شهر يونيو 2012، وتفوقت الإمارات، بجودة بنيتها التحتية، على العديد من دول العالم المتقدمة، حيث حققت المرتبة الرابعة على مستوى العالم في جودة البنية التحتية لقطاع النقل الجوي، والمرتبة السادسة في بنية الموانئ البحرية، والسابعة في توفير شبكة طرق ذات جودة عالية.

وأكد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، في لقائه مع رئيس وأعضاء المجلس الوطني الاتحادي في 29 يوليو 2012 أن دولة الإمارات قد استكملت، والحمد لله، مشاريع البنية التحتية التي تشكل قاعدة رئيسية وصلبة لإتمام بقية مشاريع خطط التنمية والبناء، خصوصاً في القطاعات الاقتصادية والسياحية والعقارية والجامعات والكليات والمدارس والمستشفيات والمنشآت الصحية والرياضية والثقافية وغيرها من المشاريع الصناعية والتجارية والزراعية التي جعلت من دولة الإمارات دولة عصرية تجمع بين الأصالة العربية والمعاصرة الراقية.

وتواصل الإمارات جهودها، بعد أن رصدت مليارات الدراهم، لتفنيذ المزيد من مشاريع البنية الأساسية المتطورة، وخاصة في قطاعات الطاقة والمواصلات والمطارات والموانئ الدولية وشركات الطيران الوطنية ومشاريع السكن الحديديّة و«الترو» والطرق الخارجية والداخلية والجسور والأنفاق وغيرها من المشاريع الأساسية المتكاملة، وقالت دراسة لشركة (فينتشر الشرق الأوسط) المتخصصة في الأبحاث إن حجم مشروعات الطرق والجسور القائمة والمخطط لها في الإمارات تصل إلى 58 مليار دولار (213 مليار درهم) أي ما نسبته 40٪ من حجم المشروعات الإقليمية، وذلك بعد خطة أبوظبي الكبرى للنقل الأرضي، التي تقدر بنحو 25 مليار دولار. وأكد الاتحاد الدولي للطرق بالشرق الأوسط أن حجم استثمارات إمارة أبوظبي، وحدها، في قطاع النقل والبنية التحتية في المشاريع القائمة حالياً، يصل إلى نحو 18.4 مليار درهم، ولا تتضمن مشروع قطار الاتحاد.

وتواصل الإمارات جهودها، بعد أن رصدت مليارات الدراهم، لتفنيذ المزيد من مشاريع البنية الأساسية المتطورة، وخاصة في قطاعات الطاقة والمواصلات والمطارات والموانئ الدولية وشركات الطيران الوطنية ومشاريع السكن الحديديّة و«الترو» والطرق الخارجية والداخلية والجسور والأنفاق وغيرها من المشاريع الأساسية المتكاملة، وقالت دراسة لشركة (فينتشر الشرق الأوسط) المتخصصة في الأبحاث إن حجم مشروعات الطرق والجسور القائمة والمخطط لها في الإمارات تصل إلى 58 مليار دولار (213 مليار درهم) أي ما نسبته 40٪ من حجم المشروعات الإقليمية، وذلك بعد خطة أبوظبي الكبرى للنقل الأرضي، التي تقدر بنحو 25 مليار دولار. وأكد الاتحاد الدولي للطرق بالشرق الأوسط أن حجم استثمارات إمارة أبوظبي، وحدها، في قطاع النقل والبنية التحتية في المشاريع القائمة حالياً، يصل إلى نحو 18.4 مليار درهم، ولا تتضمن مشروع قطار الاتحاد.

وتواصل الإمارات جهودها، بعد أن رصدت مليارات الدراهم، لتفنيذ المزيد من مشاريع البنية الأساسية المتطورة، وخاصة في قطاعات الطاقة والمواصلات والمطارات والموانئ الدولية وشركات الطيران الوطنية ومشاريع السكن الحديديّة و«الترو» والطرق الخارجية والداخلية والجسور والأنفاق وغيرها من المشاريع الأساسية المتكاملة، وقالت دراسة لشركة (فينتشر الشرق الأوسط) المتخصصة في الأبحاث إن حجم مشروعات الطرق والجسور القائمة والمخطط لها في الإمارات تصل إلى 58 مليار دولار (213 مليار درهم) أي ما نسبته 40٪ من حجم المشروعات الإقليمية، وذلك بعد خطة أبوظبي الكبرى للنقل الأرضي، التي تقدر بنحو 25 مليار دولار. وأكد الاتحاد الدولي للطرق بالشرق الأوسط أن حجم استثمارات إمارة أبوظبي، وحدها، في قطاع النقل والبنية التحتية في المشاريع القائمة حالياً، يصل إلى نحو 18.4 مليار درهم، ولا تتضمن مشروع قطار الاتحاد.

وتواصل الإمارات جهودها، بعد أن رصدت مليارات الدراهم، لتفنيذ المزيد من مشاريع البنية الأساسية المتطورة، وخاصة في قطاعات الطاقة والمواصلات والمطارات والموانئ الدولية وشركات الطيران الوطنية ومشاريع السكن الحديديّة و«الترو» والطرق الخارجية والداخلية والجسور والأنفاق وغيرها من المشاريع الأساسية المتكاملة، وقالت دراسة لشركة (فينتشر الشرق الأوسط) المتخصصة في الأبحاث إن حجم مشروعات الطرق والجسور القائمة والمخطط لها في الإمارات تصل إلى 58 مليار دولار (213 مليار درهم) أي ما نسبته 40٪ من حجم المشروعات الإقليمية، وذلك بعد خطة أبوظبي الكبرى للنقل الأرضي، التي تقدر بنحو 25 مليار دولار. وأكد الاتحاد الدولي للطرق بالشرق الأوسط أن حجم استثمارات إمارة أبوظبي، وحدها، في قطاع النقل والبنية التحتية في المشاريع القائمة حالياً، يصل إلى نحو 18.4 مليار درهم، ولا تتضمن مشروع قطار الاتحاد.

وتواصل الإمارات جهودها، بعد أن رصدت مليارات الدراهم، لتفنيذ المزيد من مشاريع البنية الأساسية المتطورة، وخاصة في قطاعات الطاقة والمواصلات والمطارات والموانئ الدولية وشركات الطيران الوطنية ومشاريع السكن الحديديّة و«الترو» والطرق الخارجية والداخلية والجسور والأنفاق وغيرها من المشاريع الأساسية المتكاملة، وقالت دراسة لشركة (فينتشر الشرق الأوسط) المتخصصة في الأبحاث إن حجم مشروعات الطرق والجسور القائمة والمخطط لها في الإمارات تصل إلى 58 مليار دولار (213 مليار درهم) أي ما نسبته 40٪ من حجم المشروعات الإقليمية، وذلك بعد خطة أبوظبي الكبرى للنقل الأرضي، التي تقدر بنحو 25 مليار دولار. وأكد الاتحاد الدولي للطرق بالشرق الأوسط أن حجم استثمارات إمارة أبوظبي، وحدها، في قطاع النقل والبنية التحتية في المشاريع القائمة حالياً، يصل إلى نحو 18.4 مليار درهم، ولا تتضمن مشروع قطار الاتحاد.



# العيد الوطني الـ 41 لدولة الإمارات العربية المتحدة



المستقبل يعيشه الإماراتيون اليوم



نائب الرئيس رئيس الحكومة حاكم دبي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم

## وواحة للأمن والأمان والتنمية البشرية والتطلع للمستقبل



### قطار الاتحاد و"مترو دبي"

طرح شركة الاتحاد للقطارات، التي تأسست في العام 2009، في نهاية شهر يوليو 2012 مناقصات ثلاثة عقود لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع السكك الحديدية بالدولة (قطار الاتحاد) الذي تصل تكلفته الإجمالية إلى نحو 40 مليار درهم، ويمتد على مسافة 1200 كيلومتر، وتصل طاقته الاستيعابية، عند بدء التشغيل، إلى 50 مليون طن من البضائع و16 مليون راكب سنوياً. وتغطي شبكة الاتحاد للقطارات كافة أراضي الدولة، وتشمل الإمارات السبع، إضافة إلى الربط بين مدينة الغويفات الواقعة على حدود الإمارات والسعودية غرباً، ومدينة العين وسلطنة عمان شرقاً، وكانت الشركة قد اعتمدت في سبتمبر 2011 ترسية عقد مع إحدى الشركات الصينية المتخصصة في صناعة القطارات والمقطورات، لشراء 240 عرباً مغطاة لنقل حبيبات الكبريت من مصوره في حقل شاه وحيشان إلى ميناء الرويس لتصديره. وكانت الحكومة الاتحادية وحكومة أبوظبي قد وقعتا في شهر يناير 2011 عقد تأسيس شركة الاتحاد للقطارات برسمال مليار درهم، تساهم الحكومة الاتحادية بنسبة 30٪ منها، وحكومة أبوظبي بنسبة 70٪. وتعد دبي أول مدينة خليجية تستخدم شبكة متكاملة لخطوط (المترو) وصلت تكلفتها الإجمالية إلى 29 مليار درهم وبطول 70 كيلومتراً و18 محطة من الخطوط الخضراء والحمراء، ومنها 6 محطات تحت الأرض. واحتفل (مترو دبي) في 9 سبتمبر 2012 بمرور ثلاثة أعوام على تدشينه، حيث بلغ عدد مستخدميه أكثر من 184 مليون راكب.

### المطارات وشركات الطيران الوطنية

يوجد في دولة الإمارات عشرة مطارات دولية في كل من أبوظبي ودبي والشارقة ورأس الخيمة والفجيرة والعين، فيما يجري بناء مطارات دولية جديدة وتوسعات كبيرة في مطاري أبوظبي ودبي الدوليين، حيث ينتظر أن يصل حجم الاستثمارات في مطارات الدولة خلال الأعوام الخمسة المقبلة، نحو 100 مليار درهم، وتوقع مجلس المطارات العالمي أن تصل الطاقة الاستيعابية في مطارات الدولة القائمة والجديدة إلى ما يزيد عن 250 مليون راكب بحلول العام 2020 لتحتل المركز الأول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث الطاقة الاستيعابية. وتصدرت شركات الطيران الوطنية الرئيسية الخمس وهي «طيران الاتحاد» و«طيران الإمارات» و«العربية» و«فلاي دبي» و«شركة طيران رأس الخيمة» قائمة أفضل 50 شركة طيران في العالم، من حيث حركة المسافرين والشحن الدوليين من دولة الممر من بين 240 شركة طيران في 120 دولة حول العالم، وذلك وفقاً لتقرير إحصائيات النقل الجوي (واتس) ومؤشرات الأداء الرئيسية للاتحاد الدولي للتحديد، في العام 2011. كما تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة، من حيث إجمالي عدد المسافرين عبر مطاراتها للعام الرابع على التوالي بنحو 72 مليون مسافر خلال العام 2011، ويصل حجم أسطول الناقلات الوطنية الخمس، بنهاية العام 2012 إلى 325 طائرة، لتصبح أكبر أسطول في مجال الطيران المدني بالشرق الأوسط يضم أحدث مجموعة من الطائرات في العالم. وأكدت الهيئة العامة للطيران المدني بالدولة نمو أسطول شركات الطيران الوطنية بنسبة 13٪ حتى العام 2020 لتصل إلى 728 طائرة، مقارنة بنحو 157 طائرة مسجلة فقط في العام 2007. وتوقعت الهيئة أن يصل حجم الحركة الجوية في أجواء الدولة إلى 590 ألف حركة في العام 2011 ويستمر في النمو بنسبة 6٪ سنوياً ليصل إلى 997 ألف حركة في العام 2020.

### مبادرة خليفة لتطوير البنية التحتية

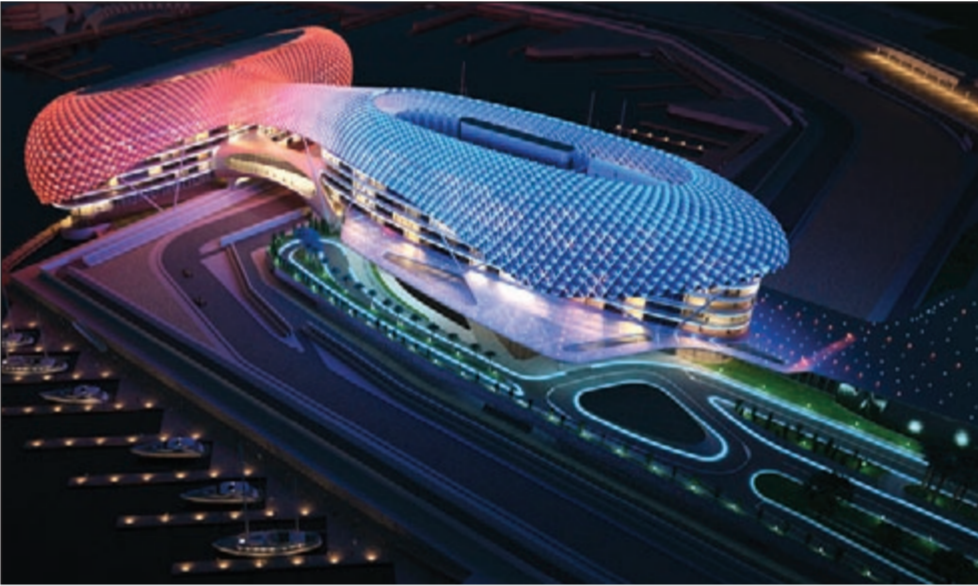
أجرت لجنة متابعة وتنفيذ مبادرات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة لتوفير الحياة الكريمة للمواطنين وتطوير البنية التحتية في مختلف مناطق الدولة برئاسة أحمد جمعة الزعابي نائب وزير شؤون الرئاسة. عدداً كبيراً من المشاريع الاستراتيجية التنموية والخدمية في الدولة، والتي شملت الآلاف من الوحدات السكنية وشبكة واسعة من الطرق الداخلية والخارجية، والمستشفيات والمرافق الصحية، والسدود والمرافق ومراكز التوحيد والتأهيل الصحي والمساجد والمدارس ومراكز البليوم المهني وشبكات الصرف الصحي، وذلك ضمن المكرمة التي أمر بها صاحب السمو رئيس الدولة وقيمتها 16 مليار درهم، وتجاوزت تكلفة المشاريع التي تم إنجازها وجاري العمل في تنفيذها 7 مليارات درهم، وأكد أحمد جمعة الزعابي حرص صاحب السمو رئيس الدولة على تأمين مقومات العيش الكريم والرفاهية لبناء أبوظبي كافة، وتقديم كل ما من شأنه إسعاد المواطن والعمل على تطوير البنية التحتية في جميع مناطق الدولة.

أرضية للاتصالات الفضائية في أبوظبي ولوكسمبرغ ومريد وبنياً بتكلفة 370 مليون درهم، بهدف تلبية الطلب المتزايد على خدمات الاتصالات الفضائية للحكومات والشركات والأفراد في المنطقة والعالم وتعزيزها بالدولة. وتمتلك الشركة مركزاً للمراقبة والتحكم بالأقمار الصناعية بمنطقة الفلاح بأبوظبي يقوم بإدارته وتفعيله نخبة من المهندسين المواطنين. وتأسست مؤسسة الإمارات للعلوم والتقنية المتقدمة في العام 2006 بهدف تشجيع الابتكار العلمي والتقدم التقني بالدولة. وأطلقت المؤسسة في 29 يوليو 2009 برنامج القمر الصناعي «دبي سات 1» في أوّل أقمار الاستشعار عن بعد تملكه الإمارات للحصول على التقنيات الفضائية المتطورة، بهدف تلبية متطلبات البحث العلمي والتقني، وتوفير البيانات اللازمة لخدمة مسيرة التنمية الشاملة. وتستعد لإطلاق قمرها الثاني «دبي سات 2» في العام الحالي الذي يعمل على تصميمه وتصنيعه واختباره 20 مهندسا إماراتياً بالتعاون مع كوريا الجنوبية، فيما بدأت الاستعدادات الخاصة لإطلاق قمرها الثالث «دبي سات 3».

وتتملك شركة غرباً للاتصالات الفضائية (الغرب) التي تأسست في العام 1997 ومقرها أبوظبي من تحالف استراتيجي يضم عدداً من شركات الاتصالات الوطنية ومؤسسات استثمارية في المنطقة، وثلاثة أقمار صناعية تجوب فضاءات مختلف قارات العالم. وتغطي خدمات «الغرب» للاتصالات الفضائية المتنقلة حالياً أكثر من 140 دولة في مناطق واسعة في آسيا وأفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط وإستراليا، وتخدم في مجملها أكثر من ثلثي سكان العالم. وترتبط دولة الإمارات بعلاقات تعاون علمي وتقني وثيق مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، والمنظمة الدولية للاتصالات الفضائية.

### الإمارات تدخل تكنولوجيا صناعة الطيران

دخلت الإمارات تكنولوجيا صناعة الطيران، بعد أن أسست شركة مبادلة للتنمية الزراع الاستثمارية العامة للطيران المدني أبوظبي شركة «ستراتا» الوطنية لصناعة الطيران ثم أنشأت مجمع العين لصناعة الطيران في مدينة العين في العام 2009 والذي يعمل فيه حالياً أكثر من 450 مهندساً وفنياً وموظفاً، 30٪ منهم من المواطنين، فيما تسعى الشركة إلى رفع هذه النسبة إلى 75٪ بحلول العام 2015 وتعمل على تدريب وتأهيل ما يزيد عن 100 مهندس وفني مواطن ضمن برنامج ينفذ حالياً داخل الدولة وخارجها. مبادلة لديها على حدتها، عقوداً طويلة الأمد تمتد إلى 20 و30 عاماً مع شركتي «بوينغ» و«إيرباص» العالميتين لتزويدهما بنحو ألفي شحنة من مكونات هياكل الطائرات من رفارف الأجنحة وأجزاء تخفيف الوزن والمواد المركبة للأجنحة الحديثة. وتصل قيمة إجمالي العقود الرئيسية التي تمتد حتى العام 2025 لشركة «بوينغ» والعام 2020 لشركات عالمية أخرى إلى 7,1 مليارات درهم، فيما تستصل 6,8 مليارات درهم في العام 2020.



حلبت الفورمولاون في أبو ظبي



قاعة للتزلج

وفعالة وصديقة للبيئة، ويضمن تنفيذ الخطط الطموحة للتنمية المستدامة. وكانت مؤسسة الإمارات للطاقة قد وقعت، في نهاية العام 2009 بأبوظبي، عقوداً بقيمة 75 مليار درهم مع تحالف لشركات كورية جنوبية وأميركية بقيادة الشركة الكورية للطاقة الكهربائية (كيبكو) لبناء وتشغيل أربع مفاعلات نووية حتى العام 2020. كما وقعت دولة الإمارات على اتفاقيات للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية مع كل من الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا واليابان وفرنسا وكندا.

وشاركت دولة الإمارات بحضور بارز في قمة الأمن النووي 2012 التي عقدت في العاصمة الكورية سيئول يومي 26 و27 مارس 2012 بحضور أكثر من 50 دولة، وأكد الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة الذي ترأس وفد الدولة إلى هذه القمة أن مشاركتنا تأتي على خلفية تنامي اهتمام المجتمع الدولي بالإمارات بتبني وتنفيذ أعلى المعايير العالمية في قطاع الطاقة النووية المحلي ويؤكد عزماً على أن تكون شركاء فاعلين ومعنيين ضمن الأسرة الدولية لإشاعة أجواء الأمن والاستقرار والسلام في ربوع منطقة الشرق الأوسط وبلدان العالم كافة. وأعرب سموه عن أمه أن تساهم مشاركة دولة الإمارات في القمة مع الدول الأخرى بشكل فاعل في رسم السياسات الدولية لوضع الإجراءات الفنية والقانونية

المركز الخامس عالمياً في كفاءة الإنفاق الحكومي من بين 145 دولة شملها تقرير التنافسية العالمي (2011/2012)، وحلت أيضاً في المرتبة العشرين عالمياً ضمن أكبر البلدان تصديراً في العالم وفقاً لتقرير منظمة التجارة العالمية للعام 2012 الذي أشار إلى أن صادرات الإمارات بلغت في العام 2011 أكثر من 285 مليار دولار من بين إجمالي الصادرات العالمية التي كانت 18,2 تريليون دولار.

وأكد صندوق النقد الدولي، في تقرير نشره في شهر أغسطس 2012 على أن الاقتصاد في دولة الإمارات قد تعافى كلياً من تبعات الأزمة المالية العالمية، وتوقع أن يحقق نمواً بنسبة 2,3٪/ في العام 2013، وإنشاء البنك الدولي في تقريره (التنمية في العالم) للعام 2012 باسرة انتاجية الدولة في التنوع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. معتبراً أن هذه السياسات هي الأفضل بين البلدان النفطية، لما توفره من فرص عمل عديدة.

وقد قفز الناتج المحلي الإجمالي للدولة بصورة خيالية من 6,5 مليارات درهم فقط عند قيام الاتحاد في العام 1971، ليصل إلى 1243,8 مليار درهم بالأسعار الجارية في العام 2011 بمعدل نمو وصل إلى 19,3٪ مقارنةً بمستواه في العام 2010. وارتفع إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية للدولة شاملة تجارة المناطق الحرة خلال العام 2011 إلى 1,3 تريليون درهم، مقابل 1,1 تريليون درهم في العام 2011، وأوضحت الهيئة الاتحادية للجمارك أن إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية ارتفع إلى 927,7 مليار درهم، بينما ارتفع إجمالي قيمة تجارة المناطق الحرة إلى 367,7 مليار درهم، منها 212,5 مليار درهم قيمة الواردات و145,2 مليار قيمة الصادرات وإعادة التصدير. وأوضحت الهيئة أن إجمالي تجارة المناطق الحرة بالدولة حقق نمواً بلغت نسبته 4٪ فيما بين عامي 2010 و2011 ليرتفع من 352,7 مليار درهم في 2010 إلى 367,7 مليار في 2011 وشهدت نمواً وازدادت المناطق الحرة بالدولة بمقداره 10٪ خلال الفترة نفسها، لترتفع من 201,3 مليار إلى 221,5 مليار، بينما بلغت قيمة كل من الصادرات وإعادة التصدير للمناطق الحرة 145,2 ملياراً في 2011. وعكست استضافة دولة الإمارات لقمّة مجالس الأجنحة العالمية 2011 التي ينظمها المنتدى الاقتصادي العالمي لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط، والتي شارك فيها أكثر من 800 شخصاً عالمية من الخبراء ورجال الأعمال والمهنيين بالشأن الاقتصادي العالمي، المكانة المرموقة للدولة كمركز عالمي للمعرفة، وتتبادل الإمارات التذوّقات السليمة من الصادرات الوطنية وإعادة التصدير والواردات مع أكثر من 202 دولة وجّهة حول العالم، وأبرمت قرابة مائة اتفاقية مع دول العالم لتجنب الأزدواج الضريبي وحماية تشجيع الاستثمارات.

### الإمارات.. مزود عالمي للطاقة المتجددة

ورسخت دولة الإمارات العربية المتحدة مكانتها كمركز عالمي رائد في مبادرات ومشاريع الطاقة المتجددة والنظيفة، حيث يتجلى ذلك في اختيار العاصمة أبوظبي